فبناء على هذا القرار الدولي ، طالبت الهيئة العربية العليا باعلان دولة عربية فلسطينية عقب اعلان نهاية الانتداب البريطاني على غرار ما فعلت الحركة الصهيونية . الا ان هذه المطالبة لم تجد اذنا صاغية ، بفعل عوامل عديدة وعلى رأسها المداخلات والمواقف العربية التي حالت دون الحكومة الفلسطينية والاراضي الفلسطينية التي كانت تحت سيطرة الجيوش العربية في ذلك الوقت ، على الرغم من قرار اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية في العاشر من تموز عام ١٩٤٨ باقامة ادارة فلسطينية مؤقتة لتسيير شؤون الاقسام التي تحتلها الجيوش العربية .

ولكن ضرورة تقديم ممثلين رسميين للشعب الفلسطيني امام الجمعية العامة في دورتها في باريس في اوائل العام ١٩٤٩ ، جعلت اللجنة السياسية تبحث في ايلول ١٩٤٨ فكرة اقامة كيان فلسطيني سياسي ومدني معاً على ارض فلسطين ، وتعثرت الفكرة بسبب معارضة الاردن آنذاك . فسارعت الهيئة العربية العليا ـ كما يقول المؤلف ـ في الاول من تشرين الاول عام ١٩٤٨ الى عقد مؤتمر وطني فلسطيني في غزة ، أعلن في اختتام أعماله مجموعة من القرارات ، كان أهمها تشكيل حكومة عموم فلسطين وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة . فسارعت دول الجامعة العربية ، باستثناء الاردن ، للاعتراف بتلك الحكومة . وكرست الجامعة العربية إعترافها بهذه الحكومة حينما دعت أحمد حلمي عبد الباقي رئيس الحكومة ووزير خارجيتها لحضور اجتماعات مجلس الجامعة في الثلاثين من تشرين الأول عام ١٩٤٨ .

ثابر الاردن على معارضته انشاء كيان فلسطيني وقيام ممثلين فلسطينيين معتمدين له ، وكان موقفه من قيام حكومة عموم فلسطين ، واغتصاب حق تمثيل الشعب الفلسطيني والتحدث باسمه من خلال ضم الضفة الغربية وتجنيد الفلسطينيين في الجيش الأردني ، سببا أساسيا من اسباب موتها المبكر ، بالاضافة الى ان حماس الدول العربية التي ايدت هذه الحكومة سرعان ما بدأ يخبو رويدا رويدا ، حتى امتنعت الجامعة العربية عن دعوتها لحضور اجتماعاتها اللاحقة، كما امتنعت الحكومة المصرية ـ والقاهرة هي المقر الرئيسي لهذه الحكومة ـ عن السماح لها بممارسة مهماتها في قطاع غزة الذي كان الجيش المصري يحتله .

وبذلك ـ يقول المؤلف ـ تكون المسألة الكيانية الفلسطينية قد دخلت في طور من الركود الكامل ، فرضت فيه على الفلسطينيين بأجمعهم تكيفا قسريا مع الواقع بكل معطياته وافرازاته . فغابت الحركة الوطنية الفلسطينية وفقدت كل سماتها الخاصة . ولم تحدث عملية مجابهة فلسطينية شاملة لهذا التغييب والاستلاب القسري ، وانما حدثت اعتراضات جزئية ومتفرقة ومحدودة لم تستطع احراز اجماع فلسطيني من حولها بحكم عوامل موضوعية عدة ، منها عدم تجذر الوعي الكياني لدى الفلسطينيين الذين لم يمارسوا في تاريخهم الحديث حكمهم لانفسهم ، وبالتالي فهم عندما سلموا بالاحراءات الاردنية ، لم يكن يساورهم الشعور بأنهم مقدمون على التنازل عن تجربة كيانية منفصلة ، لها تراثها الاستقلالي ولها امتيازاتها السلطوية المادية منها والمعنوية . والى جانب ذلك ـ يقول المؤلف ـ جاءت اجراءات الضم هذه في سياق انصراف الاهتمام الفلسطيني نحو العمل على الحد من امتداد الرقعة المحتلة من فلسطين بوقف التقدم الصهيوني أكثر منه نحو مستقبل الاوضاع القانونية . وقد ضاعف من خطورة الوضع في فلسطين ، إبان فترة الضم، ازدياد عدد اللاجئين واشتداد حالة الفقر والاضطراب الاجتماعي في الضفة الغربية على وجه التحديد .

وبانقضاء تلك التجربة الكيانية المهيضة الجناحين (جناح الواقع الذاتي الفلسطيني وجناح الواقع العربي) ، اسدل الستار على اول محاولة سياسية فلسطينية باتجاه خلق تعبير كياني مستقل وسط تعقيدات شديدة على كلا الواقعين .

البدايات الكيانية الاولى (١٩٥٧ـ١٩٦٣)

على الرغم من ركام الواقع العربي المدجج بالعجز والتخلف والتجزئة المنهال فوق الذاكرة الفلسطينية ، حافظ الفلسطينيون على وعيهم بفلسطينيتهم وتحسسوها في مناسبات عديدة حفلت بها تلك الفترة .

وفي هذا الفصل من الكتاب (الفصل الثاني) نجد المؤلف باحثا ومنقبا عن البدايات الكيانية الاولى عند الفلسطينيين . وفي هذا المجال ، وبعد التعامل مع ركام من التفاصيل محاولا النفاذ من شباكها ، يجد المؤلف ما يمكن تسميته بالارهاصات الاولى للكيانية الفلسطينية بعد طول غياب ، خلال السنوات القليلة